الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة

الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي:

يتضمن الإطار المنهجي المقدمة، مشكلة البحث، أسئلته، أهدافه، أهميته، فرضياته، دوافع اختياره، منهجه، إطاره الزماني والمكاني، خطته، وهيكله. ويمكن بيان كُلَّ ذلك بإيجاز كما يلي:

١. المقدمة:

منذ بداية الألفية الثالثة لم يعُد تطوُّر التمويل الاسلامي خافياً على المراقبين والعاملين في القطاع المصرفي والمالي؛ فقد انتشرت المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى في الكثير من بلدان العالم وخاصةً دول الخليج العربية والشرق الأوسط وشمال افريقيا وفي ماليزيا وأوروبا، كما ظهرت الصكوك الإسلامية في الأسواق المالية المحلية والإقليمية والدولية، مع أَنَّ المصارف الإسلامية نشأت قبل ذلك بصورة متواضعة في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين.

ويُعدُّ انطلاق عمل المؤسسات المالية الإسلامية قبل عدة عقود، محطة بارزة في تاريخ النظام الاقتصادي العالمي، ومُساهِم في تطوير هذا النظام إلى حدٍ كبير. فقد حققت المؤسسات المالية الإسلامية تطورات مهمة، حسب البيانات المتاحة؛ حيث تضاعَّف عددها في سنوات قليلة إلى نحو (٨٠٠) مؤسسة، وبلغت أصولها في نهاية عام ٢٠١٣م نحو(١,٨) تريليون دولار أمريكي وِفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأَنَّ ثلث هذه الأصول في العالم تستحوذ عليه منطقة الخليج العربي، وقد صاحَّب النمو المُتزايِّد لهذه المؤسسات ابتكار منتجات مالية تُلائِّم احتياجات السوق، ومُتوافِّقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في نفس الوقت، وأَنَّ «الصكوك» قد تحولت إلى أداة فعَّالة ومُؤثِّرة في السوق العالمي، وأصبحت أداة تمويلية للمشاريع المختلفة، حيث لعب البنك الإسلامي للتنمية دوراً كبيراً في تمويل المشروعات التنموية في بعض الدول الإسلامية، باستخدام هذه الصكوك. وقد أشار صندوق النقد الدولي إلى هذا النمو القياسي السريع الذي حققته صناعة التمويل الإسلامي، والاعتراف الدولي وإن كانت لا تزال تُمثِّل نسبةً صغيرة من نشاط السوق المالية العالمية؛ حيث زاد نفاذها في أسواق الكثير من الدول الأعضاء في الصندوق حتى أصبحت من الأنشطة المُؤثِّرة على النظام في آسيا والشرق الأوسط، بينما يستمر التوسُّع الملحوظ في الإصدارات العالمية من «الصكوك» على مستوى المصدِّرين

والمُستثمِرين الدوليين، مما أدى لإهتمام الصندوق بالتمويل الإسلامي؛ نظراً لأهميته لكثير من الدول الأعضاء، ولانعكاساته على الاستقرار الاقتصادي الكُلّي والمالي، علاوةً على دوره الرئيسي في إنشاء «مجلس الخدمات المالية الإسلامية–IFSB». ونظراً إلى زيادة الطلب على صندوق النقد الدولي، بسبب نمو التمويل الإسلامي، قام الصندوق بتشكيل مجموعة عمل لوضع رؤية مؤسسية لهذه الصناعة في مجالات التنظيم والرقابة على أنشطة المصارف الإسلامية، وسياسة السلامة الاحترازية الكُلّيَّة، وشبكات الأمان الاجتماعي، وتسوية أوضاع المصارف، والإشراك المالي، وحماية المستهلك، والسياسة النقدية، وأسواق الصكوك. كما إنشأ الصندوق مجموعة استشارية خارجية معنية بوضع معايير التمويل الإسلامي للمساعدة في تحديد قضايا السياسات وتعزيز التنسيق مع الأطراف المعنية بالتمويل الإسلامي. وهكذا شهِد التمويل الإسلامي نمُواً كبيراً وزادت أهميته في منظومة النظام المالي العالمي، وأَنَّه يمكنه أن يُساهِم في تحقيق المزيد من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي العالمي. ويُعدُّ هذا النمو السريع الذي تميَّز به التمويل الإسلامي في العالم، دليلٌ على القبول الدولي لفكرة العمل المصرفي الإسلامي.

ومن الناحية الإرشادية والتنظيمية، فقد كان واضحاً الاهتمام الكبير بنشر المفاهيم والقِيَّم الأخلاقية الإسلامية التي تقوم عليها الصناعة المالية الإسلامية؛ حيث تم تأسيس عدد من مؤسسات البِنيَّة التحتية الداعِمة للعمل المصرفي الإسلامي، التي تعمل مؤسساتها وهيئاتها في عدد كبير من دول العالم. وعلى صعيد المسؤولية الإشرافية، فقد وافق صندوق النقد الدولي، على إنشاء مجلس للإشراف على صناعة الخدمات المالية الإسلامية كهيئة مُستقِلة تحت إشرافه، وإشراف عدد من البنوك المركزية في بعض الدول العربية والإسلامية. وذلك نظراً للأهمية المُتزايِدة لصناعة الخدمات المالية الإسلامية في الكثير من الدول، ورغبةً من الصندوق في التنسيق لأفضل الممارسات، والإشراف على هذه الصناعة مع محافظي البنوك المركزية، بجانب رؤساء البنك الإسلامي للتنمية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، الذي تكون مُهمته الإشراف على صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

غير أَنَّ المصارف الإسلامية تتعرَّض لمخاطر كثيرة ناتجة من طبيعة عقود التمويل الإسلامي، المُعتمِد على المُداينات (البيوع والإجارة)، وهي تختلف باختلاف صِيغ التمويل. كما تتعرَّض لنفس المخاطر التي تتعرَّض لها المصارف التقليدية وهي: مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر مُعدل العائِد، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغِيل. ولهذا برزت حاجة هذه المصارف لنظام لإدارة المخاطر بشكل فعّال وسليم، مُرتكِزةً على قوانين النظام المالي والمصرفي وتعلِيمات المصارف المركزية التي تتبع لها، وتكون مُتوافِقة مع أحكام الشرِيعة في نفس الوقت.

ونظراً لأَنَّ المصارف تخلط القليل من أموالها مع الكثير من أموال المُودِّعين للحصول على الأصول المُدِّرة (المُولِّدة) للعائدات، فإِنَّ أصولها تتجاوز أموالها (حقوق الملكية) بأضعاف كثيرة، ولهذا فإِنَّه بالنتيجة، إذا زادت أصول المصرف كثيراً عن رأس ماله، فإِنَّ وقوع أي خسارة في الأصول سيؤدي إلى خسارة هذا المصرف لأمواله الخاصة مما يتسبَّب في إفلاسه وفي خسارة للمُودِّعين. ونتيجة لآثار انتقال عدوى الاضطرابات المالية بسبب تشابُك وترابُط النظام المالي وعملية التسوِيَّات، فإِنَّ سقوط مصرف واحد سيكون مصدرًا لعدم الاستقرار في النظام المالي كله، بما فيه المصارف الإسلامية. ثُمَّ إِنَّ التحرير المالي، والصيرفة الإلكترونية، ونظام التسويات والمدفوعات، والأصول المالية المُتعدِّدة، وعمليات الدَّمج المالي، كل هذا قد أضاف إلى هشاشة النُظُّم المالية. ولهذا فإِنَّ اهتمام المعايير الرقابية الإشرافية الأساسي هو المحافظة على الاستقرار العام، وحفظ حقوق المُودِّعين، وتحسين الثقة في نظام الوساطة المالية. كما أَنَّه، نظرًا للتغيُّر السريع في طبيعة الأسواق المالية، فإِنَّ وضع هذه المعايير سيظل واجبًا مستمرًا؛ لاسيما بعد الأزمات المالية. فقد اكتسبت قضية الاستقرار المالى في المصارف أهمية كبرى مؤخراً وبوتيرة مُتصاعِّدة، خاصةً بعد الأزمة المالية العالمية في أواخر عام ٢٠٠٨م وآثارها السلبية التي خلفتها على مستوى الاقتصاد الأمريكي والأوربي والعالمي. وقد تسببت التحدِيَّات التي أحاطت بالبيئة المصرفية والمالية الراهنة جراء تلك الأزمة في إفراز العديد من المشاكل المالية المُعقَّدة، مما جعل الجهود المالية والدولية تنصب على كيفية تحقيق السلامة المالية والاستقرار المالي في القطاع المصرفي والمالي وكيفية المحافظة عليهما عبر استخدام حِزمة من السياسات والإجراءات والمعايير الدولية والنماذج

والتقنيات. فقد برهنت تلك الأزمة عن الحاجة إلى إصلاح جذري للنظام المالي، والنظر في أهمية إعادة تقييم هيكل النظام المالي وتطوير الإطار المالي لإدارة الأزمات مع الاهتمام والتركيز على المخاطر المُنتظِمة من خلال دور سياسة السلامة المالية الكُلِّيَّة.

٢. مُشكِلة البحث:

يُذكر أنَّه قد أفلس (١٤٠) مصرفاً أمريكياً عام ٢٠٠٩م من جراء الأزمة المالية العالمية التي انفجرت في أواخر عام ٢٠٠٨م، بينما لم يُعلِن أي مصرف يعمل وِفق صيغ التمويل الإسلامي عن إفلاسه. وهنا برز سؤال هام في عدّة دراسات وهو: هل المصارف الإسلامية أكثر صموداً مقارنةً بالمصارف التقليدية في حالة الصدمات والاضطرابات المالية؟ وما مدى حصانة المصارف الإسلامية تجاه الصدمات المالية؟ وبعبارة أخرى، هل المصارفُ الإسلامية مع ظُهُورها ونموها السريع في العالم، ساهمت في الاستقرار المالي للنظام المصرفي العالمي، أم أنَّها أدت إلى مزيد من الاضطراب في المنظومة المالية السائدة؟ ومع أنَّ هناك اختلاف في[٣] آلية الوساطة المالية لدى المصارف التقليدية، ممثلة بسعر الفائدة، عن آلية الوساطة المالية لدى المصارف الإسلامية ممثلة في اقتسام الأرباح والخسائر، إلَّا أنَّ هناك عُدة دراسات حول القطاع المصرفي، قد أثبتت حصانة واستقرار المصارف الإسلامية مقارنةً بالمصارف التقليدية في مواجهة الأزمات المالية. ونظراً للترابُط والتلازُم بين صِّيغ التمويل الإسلامي التي تستخدمها المصارف الإسلامية في عملياتها التمويلية، وبين المخاطر المتعدِّدة والمتنوِّعة التي تكتنِفها وتتوَّلد عنها، فإنَّ تلك المخاطر تُؤثِّر سلباً على أداء هذه المصارف وقد تُهدِّد استقرارها ووجودها ومستقبلها.

---

١. انظر: غصان، وقندور، قياس الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في السعودية، خلال الفترة من ٢٠٠٥م إلى ٢٠٠٩م. منشورة على الإنترنت، ص ٢. وانظر أيضاً: الشبول، محمد فاروق، دور معدل الفائدة في الأزمة المالية العالمية الأخيرة من منظور إسلامي، المجلة الأُردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد ١، العدد ٢، ٢٠١٢، ص ١٦٠.

٢. Moazzam Farooq and Sajjad Zaheer, IMF Working Paper w/p/15/1< are Islamic Banks More Resilient during Financial Panics? distributed February 2015. Sajjad Zaheer and Moazzam Farooq, Liquidity Crisis: Are Islamic Banking Institutions More Resilient? Paper presented at the joint RES-SPR Conference on: Macroeconomic Challenges Facing Low-Income Countries, New Perspectives, hosted by the IMF with support from the UK Department of International Development {DFID}, Washington DC-January 30-31, 2014.

٣. انظر: غصان، وقندور، مرجع سابق، ص ٣.

٤. انظر: غصان، وقندور، المرجع السابق نفسه، والصفحة.

وعلى الرغم من النمو القياسي السريع، والاعتراف الدولي الذي حققته صناعة التمويل الإسلامي، على النحو السابق، إلَّا أَنَّها تواجه بعض التحدِّيَّات الواجب مواجهتها ومعالجتها لضمان استمراريتها واستقرارها المالي، بحيث تصبح مُحصَّنة ضد الهزات والصدمات مثل التي شهِدتها المصارف التقليدية عام ٢٠٠٨م، بسبب الأزمة المالية العالمية.[٥] كما أَنَّ هذه الصناعة تواجه تحدِّيَّات ضرورة تطوير مؤشرات السلامة الكُلِّيَّة التي تضمن سلامة المصارف وتساعد على مراقبة الأداء فيها، مما يُعزِّز استقرارها المالي. وأَنَّ هناك تحدِّيَّات متعلقة بالحوكمة، وأخرى متعلقة بضرورة العمل على إيجاد مؤسسات تصنيف للمصارف الإسلامية قادرة على التعامُل مع التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية المعاصرة، بالتزامُن مع العمل على إجراء تصنيف شامل لكافة القضايا التي تتعلق بالمخاطر التي تكمُن في طبيعة عمل المصارف الإسلامية.[٦]

وفي ضوء ما سبق، فإنَّ مشكلة البحث تتمحوَّر حول محاولة كشف العلاقة بين التمويل الإسلامي كما تقدمه المصارف القطرية الإسلامية، وبين الاستقرار المالي فيها مقارنةً بنظيرتها التقليدية التي لا تقدم هذا النوع من التمويل. وتأسيِّساً على هذا، يمكن بلورة هذه المشكلة كما يلي: ما هو أثر التمويل الإسلامي في الاستقرار المالي في المصارف القطرية الإسلامية؟

٣. أسئلة البحث:

وعلى ضوء مشكلة البحث السابقة، يمكن طرح الأسئِلة الفرعية التالية:

١. هل هناك علاقة بين الالتزام بالمبادئ والقواعد الشرعية والضوابط الفنية للتمويل الإسلامي، وبين وجود إطار عام ونظام عمل لإدارة قضايا الاستقرار المالي؟

٢. هل هناك علاقة بين الالتزام بالمبادئ والقواعد الشرعية والضوابط الفنية للتمويل الإسلامي، وبين وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط؟

---

٥. انظر: الكراسنة، إبراهيم، البنوك الإسلامية: الإطار المفاهيمي والتحديات، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، رقم ٢٤، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٣م، ص ٣٧.

٦. انظر: الكراسنة، إبراهيم، المرجع السابق، ص ٣٩.

٣. هل هناك علاقة بين الالتزام بالمبادئ والقواعد الشرعية والضوابط الفنية للتمويل الإسلامي، وبين تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية؟

٤. هل هناك علاقة بين التركيز على التمويل القائم على الملكية والمشاركة في المخاطر في أنشطة إنتاجية حقيقية، وبين وجود إطار عام ونظام عمل لإدارة قضايا الاستقرار المالي؟

٥. هناك علاقة بين التركيز على التمويل القائم على الملكية والمشاركة في المخاطر في أنشطة إنتاجية حقيقية، من خلال العقود الشرعية، وبين وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط؟

٦. هناك علاقة بين التركيز على التمويل القائم على الملكية والمشاركة في المخاطر في أنشطة إنتاجية حقيقية، وبين تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية؟

٧. هل هناك علاقة بين وجود إطار ونظام عمل لإدارة قضايا المخاطر، وبين وجود إطار عام ونظام عمل لإدارة قضايا الاستقرار المالي؟

٨. هل هناك علاقة بين وجود إطار ونظام عمل لإدارة قضايا المخاطر، وبين وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط؟

٩. هناك علاقة بين وجود إطار ونظام عمل لإدارة قضايا المخاطر، وبين تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية؟

٤. أهداف البحث:

في ضوء مشكلة البحث السابق ذكرها، يمكن تحديد أهداف البحث على النحو التالي:

١. الكشف عن أثر التمويل الإسلامي في الاستقرار المالي في المصارف القطرية الإسلامية، خلال الفترة من ٢٠٠٦م إلى ٢٠١٧م، وذلك في محاولة لتوضيح العلاقة بينهما.

٢. التعرُّف على المخاطر المختلفة التي تواجهها المصارف القطرية، وبيان المخاطر التي تنفرد بها المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية، وكيفية إدارتها، والفرق بينهما، ومعرفة أثرها في الاستقرار المالي.

٣. التعرُّف على الدور المستقبلي للتمويل الإسلامي في القطاع المصرفي القطري.

٤. الإسهام في المساعي البحثية الجادَّة نحو تطوير منتجات حقيقية للتمويل الإسلامي، تتوافق في مضمونها الاقتصادي وليس الشكلي مع مقاصد الشريعة الإسلامية، محكومةً بإدارة حازِمة للمخاطر بما يُساعِد في تحقيق وتعزيز الاستقرار المالي.

٥. المساهمة العِلمية في الاهتمام المُتزايِّد بقضايا الاستقرار المالي؛ بهدف تجنُّب وقوع الأزمات المالية وآثارها السلبية على القطاع المالي والمصرفي، والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

٥. أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من الاهتمام العالمي الكبير بالتمويل الإسلامي بسبب النمو المُتزايِّد وانتشار الخدمات المالية الإسلامية في شتى بقاع العالم منذ بِداية الألفية الثالثة، ومن الأهمية الكبيرة للاستقرار المالي في النظام المالي العالمي، خاصةً بعد التداعِيات والنتائج السلبية للأزمة المالية العالمية الأخيرة على هذا النظام وعلى القطاعات الاقتصادية في جميع اقتصاديات دول العالم بدرجاتٍ متفاوِتة، والتي ضربت الاقتصاد الأمريكي والأوروبي عام ٢٠٠٨م ثم باقي الدول بعد ذلك. ويمكن تقسيم أهمية هذا البحث إلى أهمية عِلمِية وأهمية عملية بإيجاز كما يلي:

١.٥. الأهمية العِلمِية:

وتشمل الأهمية العِلمِية للبحث الحالي ما يلي:

أ) توفير معلومات عن التمويل الإسلامي في المصارف القطرية الإسلامية.

ب) توفير معلومات عن إطار إدارة المخاطر في المصارف القطرية التقليدية والإسلامية.

ج) توفير معلومات عن إدارة نظام الاستقرار المالي في المصارف القطرية التقليدية والإسلامية.

د) توفير معلومات عن منهجيات اختبارات الضغط في المصارف القطرية التقليدية والإسلامية.

هـ) سدّ الفجوة العِلمِية في الدراسات السابقة.

و) نُـدرة الدراسـات المُتكامِلـة حـول التمويـل الإسـلامي وأثـره فـي اسـتقرار المصـارف القطريـة الإسلامية، تقتضي الإسهام في سدّ الفراغ.

٢.٥. الأهمية العملية:

وتشمل الأهمية العملية للبحث الحالي ما يلي:

أ) النتائج المُتحصَّل عليها من الدراسة الميدانية لهذا البحث في حالة تبنّيها، تُساهِم في تعزيز الاستقرار المالي في القطاع المصرفي القطري.

ب) النتائج المُتحصَّل عليها من الدراسة الميدانية لهذا البحث، يمكن أن تُفِيد مصرف قطر المركزي في سياسته الخاصة بالتمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية واستقرارها المالي.

ج) النتائج المُتحصَّل عليها من الدراسة الميدانية لهذا البحث في حالة تبنّيها، تنعكس إيجاباً على الاستقرار المالي في المصارف، مما يُفيد أصحاب المصالح من مودعين ومستثمرين ومساهمين.

٦. فرضيات البحث:

في ضوء المشكلة الرئيسة لهذا البحث السابق ذكرها، ولكي يحقق أهدافه، فإنَّه يمكن تحديد أَنَّ: «هناك علاقة بين التمويل الإسلامي الذي تُقدمه المصارف القطرية الإسلامية وبين الاستقرار المالي فيها، مقارنةً بالمصارف القطرية التقليدية التي لا تُقدم هذا النوع من التمويل». ويمكن قِياس هذه العلاقة بين أبعاد التمويل الإسلامي باعتباره المُتغيِّر المُستقِل وبين أبعاد الاستقرار المالي في تلك المصارف باعتباره المُتغيِّر التابع، عن طريق تسع فرضيات، كما يلي:

الفرضية الأولى: «هناك علاقة بين الالتزام بالمبادئ والقواعد الشرعية والضوابط الفنية للتمويل الإسلامي عبر آلية هيئة رقابة شرعية مؤهلة ومُستقلة، وبين وجود إطار عام ونظام عمل لإدارة قضايا الاستقرار المالي».

الفرضية الثانية: «هناك علاقة بين الالتزام بالمبادئ والقواعد الشرعية والضوابط الفنية للتمويل الإسلامي عبر آلية هيئة رقابة شرعية مؤهلة ومُستقلة، وبين وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط؛ لتقييم مرونة الوضع المالي ومدى قدرته على تحمل الضغوط والصدمات لاحتواء أي أزمة طارئة بأسرع وقت ممكن ومنع انتشارها».

الفرضية الثالثة: «هناك علاقة بين الالتزام بالمبادئ والقواعد الشرعية والضوابط الفنية للتمويل الإسلامي عبر آلية هيئة رقابة شرعية مؤهلة ومُستقلة، وبين تبني منهجيات خاصة

لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية، تُراعِي الطبيعة الخاصة لأعمالها المصرفية والمخاطر المصاحبة لها التي تنفرد بها عن نظيرتها التقليدية».

الفرضية الرابعة: «هناك علاقة بين التركيز على التمويل القائم على الملكية والمشاركة في المخاطر في أنشطة إنتاجية حقيقية، من خلال العقود الشرعية، وبين وجود إطار عام ونظام عمل لإدارة قضايا الاستقرار المالي».

الفرضية الخامسة: «هناك علاقة بين التركيز على التمويل القائم على الملكية والمشاركة في المخاطر في أنشطة إنتاجية حقيقية، من خلال العقود الشرعية، وبين وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط؛ لتقييم مرونة الوضع المالي ومدى قدرته على تحمل الضغوط والصدمات لاحتواء أي أزمة طارئة بأسرع وقت ممكن ومنع انتشارها».

الفرضية السادسة: «هناك علاقة بين التركيز على التمويل القائم على الملكية والمشاركة في المخاطر في أنشطة إنتاجية حقيقية، من خلال العقود الشرعية، وبين تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية، تُراعِي الطبيعة الخاصة لأعمالها المصرفية والمخاطر المصاحبة لها التي تنفرد بها عن نظيرتها التقليدية».

الفرضية السابعة: «هناك علاقة بين وجود إطار ونظام عمل لإدارة قضايا المخاطر، وبين وجود إطار عام ونظام عمل لإدارة قضايا الاستقرار المالي».

الفرضية الثامنة: «هناك علاقة بين وجود إطار ونظام عمل لإدارة قضايا المخاطر، وبين وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط؛ لتقييم مرونة الوضع المالي ومدى قدرته على تحمل الضغوط والصدمات لاحتواء أي أزمة طارئة بأسرع وقت ممكن ومنع انتشارها».

الفرضية التاسعة: «هناك علاقة بين وجود إطار ونظام عمل لإدارة قضايا المخاطر، وبين تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية، تُراعِي الطبيعة الخاصة لأعمالها المصرفية والمخاطر المصاحبة لها التي تنفرد بها عن نظيرتها التقليدية».

٥. دوافِع اختيار البحث:

يمكن حصر الدوافِع التي جعلت الباحِث يختار هذا الموضوع في الاعتبارات التالية:

١. نُدرة الدارسات السابقة في قطر التي تناولت هذا الموضوع بالرغم من أهميته الكبيرة.

٢. حداثة قضايا الاستقرار المالي، الذي اكتسب أهمية كبيرة واستحوذ على الاهتِمام المحلي والإقلِيمي والدولي بشكل مُتزايِد، لاسيما بعد انفجار الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، وظهور مؤسسات بحثية وتنظيمية تُعنى بتحليل وتقييم الاستقرار المالي في الاقتصاد العالمي.

٣. توفُّر المعلومات الأساسية والبيانات المالية اللازِمة لإجراء البحث.

٤. رغبة ذاتية لدى الباحث، حيث أَنَّ الموضوع امتداد لتخصصه الأكاديمي في دراسته الجامعية ودراسته للماجستير، وخبرته المُتراكِمة في القطاع المصرفي لمدة تجاوزت ربع قرن.

٦. منهج البحث:

تُعتبر المحاور الرئيسة لهذا البحث مُتداخِلة ومُرتبطة ببعضها البعض، بحيث يُؤثِّر بعضها في البعض الآخر. فالتمويل الإسلامي هو قِطاع حيّوي مهم في الاقتصاد الإسلامي[٨] وهو القِطاع الذي خضع لقدر كبير من التطبِيق والتجرِيب والمُمارسة منذ الربع الأخير من القرن العِشرِين. غير أَنَّ مسِيرته التي قاربت نِصف القرن واجهت الكثير من التحديات والمخاطر. وهذه الأخيرة قد ارتبطت ارتباطاً وثِيقاً بالصِناعة المالية الإسلامية المُعاصِرة الآخِذة في التطوُر والتعقيد والتوسُّع الجغرافي والتمدُّد في مُعظم أجزاء العالم.

إِنَّ المخاطر المُعاصِرة في ظل الهيمنة والسيطرة الرأسمالية الأمريكية والغربية، مُمثَّلةً في العولَمة المالية والمصرِفية والاقتصادية، قد تكاثَّرت وتنوَّعت وتشعَّبت وتعقَّدت، في ظل التساهُل في منح الائتمان وغياب الضمانات والإدارة الصارِمة للمخاطر وغياب المعايير الاحترازية والحوكمة، قد أدت إلى ظُهُور الأزمات المالية المُتكرِّرة في العالم والتي كان آخرها الأزمة المالية

---

٧. خبرة عملية في ثلاثة بنوك تجارية اثنان منها إسلاميان ورابعها مصرف قطر المركزي، مع خبرة عملية لدى مؤسسة مالية مرموقة في السودان، كانت تُعنى بإعداد دراسات الجدوى وتمويل وتأهيل المشروعات الاقتصادية والتنموية.

٨. الاقتصاد الإسلامي المُعاصِر يتكون من عُدة قطاعات متعددة أبرزها وأكثرها حيّوية وممارسة وأوسعها انتشاراً التمويل الإسلامي. وهناك قطاعات أخرى مثل قِطاع الصِناعة الحلال، وقطاع المعرفة الإسلامية، وقطاع المعايِير الإسلامية.

العالمية الأخيرة (٢٠٠٨-٢٠١٠م)، التي لم يسلم من آثارها السالِبة، أي اقتصاد في العالم، بدرجاتٍ مُتفاوِتة، مما أدى إلى الاهتمام العالمي الكبير بقضايا الاستقرار المالي وخُطُورة عدم الاستقرار المالي في الاقتصاد العالمي ككل وفي اقتصاد كل دولةٍ في العالم بمفردها.

وفي ضوء أهداف البحث الحالي، فإنَّ المنهج المناسِب الذي ينسجِم مع طبيعة موضوعه قيد الدراسة، هو منهج مُكوَّن من عُدة مناهِج تتكامَّل مع بعضها البعض لمناقشة ذلك الموضوع. ولهذا يستخدِم الباحِث في هذا البحث مزِيجاً من المناهِج البحثية، بيانها كما يلي:

١. المنهج الوصفي: لتوصيف وشرح المفاهيم الأساسية للبحث بما يُؤدي لتحقيق أهدافه.

٢. المنهج التحليلي: لأغراض تحليل وتقييم المتغيِّرات والمُؤشِّرات المبثوثة في ثنايا البحث.

٣. المنهج التاريخي: للاستفادة منه في رصد ومتابعة التطورات المصرفية والمالية ومؤشرات التمويل الإسلامي وإدارة المخاطر والاستقرار المالي.

٤. المنهج المُقارن: لإجراء المقارنات الكَّمِيَّة لمُتغيِّرات القضايا التي يُناقِشها البحث.

٥. المنهج الإحصائِي: لأهميته في تجميع البيانات الضرورية للبحث وتصنيفها وتحليلها إحصائياً بغرض استخراج المُؤشِّرات التي تُساعِد في الإجابة على تساؤلات البحث.

٧. أدوات البحث (أدوات جمع البيانات):

تماشِياً مع مناهج البحث التي تم اختيارها، فقد اعتمد الباحث عدد من أدوات البحث لجمع البيانات على النحو التالي:

١. المُلاحظة: استخدمها الباحث في تتبُع المُستجِّدات ورصدها تمهيداً لتحليلها وتقييمها، كما استخدمها في إجراء المقارنات بين مُؤشرات وبيانات المصارف القطرية التقليدية والإسلامية.

٢. الاستبانة: استخدمها الباحث في الدراسة الميدانية المقارنة بين مُتغيِّرات المصارف القطرية التقليدية والإسلامية.

٣. المقابلة: وسيلة بحثية استخدمها الباحث في إجراء المقابلات المباشرة وجهاً لوجه أو عبر الهاتف مع عينات من المسئولين في المصارف القطرية التقليدية والإسلامية لمعرفة وِجهات نظرهم حول قضايا التمويل، وإدارة المخاطر، وتحدِيَّات تحقيق الاستقرار المالي.

٨. الإطار الزماني والمكاني للبحث:

الإطار الزماني للبحث: تم اختيار الفترة الزمانية الممتدة من شهر يناير ٢٠٠٦م وحتى نهاية شهر ديسمبر من سنة ٢٠١٧م لتكون إطاراً زمانياً لعينة الدراسة. وهو اختيار مقصود عمداً؛ نظراً لأَنَّ هذه المدة شهِدت أحداث الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م التي ضربت الاقتصاد الأمريكي ثم الأُوروبي وامتدت بعد ذلك لباقي دول العالم. فالبحث يهتم بمناقشة قضايا التمويل الإسلامي والمخاطر المختلفة والاستقرار المالي في المصارف القطرية التقليدية والإسلامية في الفترة التي سبقت انفجار هذه الأزمة المالية العالمية بعامين، وأثناءها وبعدها بثماني أعوام.

الإطار المكاني للبحث: تم اختيار الإطار المكاني لموضوع التمويل الإسلامي وأثره في الاستقرار المالي في المصارف القطرية ليكون دولة قطر مُمثَّلةً بمصارفها التقليدية والإسلامية المُدرَّجة في بورصة قطر؛ وبهذا تكون مصارف العينة هي: بنك قطر الوطني، والبنك التجاري القطري، وبنك الدوحة، والبنك الأهلي القطري (وهي المصارف القطرية التقليدية)، ومصرف قطر الإسلامي، وبنك قطر الدولي الإسلامي، ومصرف الريّان (وهي المصارف القطرية الإسلامية).

٩. خطة البحث:

تتمثَّل خطة البحث الحالي في فصل الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة، بجانب هيكل مُكوَّن من ستة فصول وخاتمة وتوصيات، الصعُوبات التي واجهت الباحث، ومراجع البحث.

١٠. هيكل البحث:

وبِناءً على ما تقدم، ولمُناقشة موضوع هذا البحث قيد الدراسة، تم تقسيم البحث إلى ستة فصول بجانب فصل الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة، بالإضافة لخاتمة البحث وتوصياته، وصعوبات البحث، وذلك بإيجاز كما يلي: يتكوَّن الإطار المنهجي للبحث من: تمهيد، مقدمة للبحث، مشكلة البحث، أسئلة البحث، أهداف البحث، أهمية البحث، فرضيات البحث، دوافع اختيار البحث، منهج البحث، الإطار الزماني والمكاني للبحث، والدراسات السابقة.

يعرِض الفصل الأول مفاهِيم المال والتمويل والمخاطر، من خلال ثلاثة مباحث يسبقها تمهيد. المبحث الأول حول المال، مفهومه، أقسامه، والمبحث الثاني يتعلق بالتمويل الإسلامي، مفهومه، أنواعه، والمبحث الثالث يُبيّن مفهوم المخاطر، والمصطلحات ذات العلاقة. ويتناول الفصل الثاني قضايا التمويل الإسلامي، من خلال تمهيد، وثلاثة مباحث. المبحث الأول منها يوضح التمويل الإسلامي من حيث الإطار الشرعي الحاكِم، والمبحث الثاني يشرح التمويل الإسلامي من ناحية، المبادِئ، المُميّزات، الخصائص والضوابط الفنية، بينما المبحث الثالث يتناول التمويل الإسلامي من حيث، أنواع العقود والصِيغ. ويختص الفصل الثالث بمخاطر التمويل الإسلامي، من خلال تمهيد وثلاثة مباحث. المبحث الأول يتناول المصارف الإسلامية، النشأة، التعريف، الخصائص، الأهداف، والتحدّيات، والمبحث الثاني يُبيّن المخاطر في المصارف الإسلامية، فيما يُناقِش المبحث الثالث إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. وأما الفصل الرابع فهو حول الاستقرار المالي، ويشمل تمهيد وثلاثة مباحث. المبحث الأول منها يتناول الاستقرار المالي من ناحية ماهيته، مؤشراته، وتحدِيَّاته، بينما يُوضح المبحث الثاني مؤشرات قياس الاستقرار المالي، في حين يعرِض المبحث الثالث الإطار العام لتقييم استقرار النظام المالي العالمي. ويتعلق الفصل الخامس بالجهاز المصرفي والمالي القطري، ويحتوي على تمهيد ومبحثين إثنين. المبحث الأول منهما يُسلِط الضوء على الجهاز المصرفي والمالي القطري النشأة والتطور، بينما يشرح المبحث الثاني دور مصرف قطر المركزي في تعزيز الاستقرار المالي في قطر. وأما الفصل السادس والأخير فهو يختص بالدراسة الميدانية على المصارف القطرية عينة البحث من خلال أربعة مباحث. يتناول المبحث الأول منها التعريف بمجتمع وعينة الدراسة الميدانية، فيما يوضح المبحث الثاني إجراءات الدراسة الميدانية، بينما يختص المبحث الثالث بعرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات، وأخيراً يُقدم المبحث الرابع مناقشة لنتائج الدراسة وتفسيرها. وينتهي البحث بخاتمة التي تعرِض النتائج النهائية الرئيسة والفرعية للدراسة وتُقدم التوصيات التي تشمل التوصية بأبحاث إضافية مستقبلية.

ثانياً: الدراسات السابقة:

بذل الباحث جهداً كبيراً قبل عِدة سنوات، لتجميع أكبر قدر ممكن من الدراسات السابقة التي لها ارتباط بموضوع البحث، وذلك بهدف الوقوف عليها والاستفادة منها في بلورة رؤيته حول الموضوع الذي يعتزم دراسته، إلا أَنَّه لم يعثُر على دراسة مُتكامِلة تناولت موضوع البحث في سِياقه المطروُح به في البحث الحالي. غير أَنَّه توافر لديه عدد قليل من الدراسات التي تناولت جانباً من موضوع البحث، وبالتالي يتم عرضها نظراً لارتباط بعضها بالمجتمع الأصلي لعينة البحث، ولأَنَّها تُناقِش موضوعاً واحداً له ارتباط بالبحث ولكنها تناولته من زوايا مُختلِفة وبمناهج بحث وأدوات إحصائية مُختلِفة، ولفترات زمنية مختلفة. كما أَنَّ بعض هذه الدراسات تناولت جانباً من موضوع البحث، ولكنها غير مرتبطة بالمجتمع الأصلي للعينة التي اختارها. وفيما يلي عرضٌ لهذه الدراسات لبيان الفجوة العِلمِية فيها، والتي يحاول البحث الحالي سدَّها:

١. دراسة أحلام بوعبدلي وعائشة طبي ٢٠١٥م:[٩]

هذه الدراسة عبارة عن ورقة بحثية قدمتها الباحِثتان في عام ٢٠١٥م. وقد تناولت هذه الورقة: «إدارة مخاطر السِيولة في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، دراسة مقارنة لعينة من المصارف العامِلة في قطر للفترة ٢٠١١م-٢٠١٤م»، وتُعتبر دراسة ارتباطِية لكونها محاولة لدراسة مخاطر السيولة في المصارف القطرية التقليدية والإسلامية للفترة ٢٠١١م -٢٠١٤م (الإطار المكاني للبحث)، كما أَنَّها ترتبط بالمجتمع الأصلي للبحث الحالي، حيث أَنَّها اختارت عينة مُكوَّنة من ثلاثة مصارف قطرية إسلامية وثلاثة أخرى قطرية تقليدية. وقد طرحت هذه الورقة سؤالاً محورياً هو: ما الفرق بين المصارف القطرية التقليدية والإسلامية في مجال إدارة مخاطر السيولة؟ واستخدمت المنهج الوصفي والإحصائي. وأهم ما توصلت إليه هذه الورقة هو أَنَّ: المصارف الإسلامية في قطر تمتلِك معدلات كفاية رأس مال أكبر من مثيلاتها التقليدية، وأَنَّها أقل عُرضة لمخاطر السيولة، وذلك على الرغم من حداثة عهدها.

---

٩. بوعبدلي، أحلام وطبي، عائشة، إدارة مخاطر السِيولة في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، دراسة مقارنة لعينة من المصارف العامِلة في قطر للفترة ٢٠١١م-٢٠١٤م: جامعة غرداية- الجزائر، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العالمي العاشر للاقتصاد والتمويل الإسلامي، في الدوحة، مارس ٢٠١٥م.

ما تتميَّز به دراسة الباحث على دراسة أحلام بوعبدلي وعائشة طبي ٢٠١٥م:

تتميَّز الدراسة الميدانية للبحث الحالي على هذه الورقة، في أنَّ الجزئية التي ترتبط وتتقاطع معها فيها، وهي جزئية إدارة مخاطر السيولة في المصارف القطرية التقليدية والإسلامية، تتناولها دراسة الباحث في السياق الكُلِّيِّ لإدارة كُلَّ المخاطر في المصارف القطرية التقليدية والإسلامية ولفترة زمنية طويلة، كما أَنَّ هذه الورقة غير شامِلة لجوانب مُتعدِّدة، ولفترة زمنية قِصيرة هي أربع سنوات فقط، بينما دراسة الباحث دراسة شامِلة، وأمتدت لفترة زمنية طويلة هي إثنتي عشرة سنة.

٢. دراسة عبدالله أحمد لطفي الشقري ٢٠١٣م:[١٠]

دراسة الباحث عبدالله أحمد لطفي الشقري التي تناول فيها: «دور اختبار الضغط في التنبؤ بمخاطر السُحُوبات الجماعية بالمصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية: دراسة حالة على بعض المصارف بدولة قطر، ٢٠١٣م»، هدفت إلى تحقيق عدة أهداف أهمها: بيان دور اختبار الضغط في التنبؤ بالمخاطر في قطر مع التركيز على ما يرتبط منها بمخاطر السحب، ومدى اختلاف طبيعة الدور الذي يلعبه الاختبار في المصارف الإسلامية مقارنةً بالمصارف التقليدية. وتناولت هذه الدراسة دور اختبار الضغط (الحساسية) باعتباره أحد أهم أدوات قياس المخاطر المختلفة في القطاع المصرفي لمساعدة مُتخِذي القرار في التنبؤ بالمشاكل التي قد تواجهه المصارف، وأهمها الانكشاف الائتماني على السوق ومعدلات السحب المُؤثِّرة على حجم السيولة. ولذلك وضعت هذه الدراسة ثلاث سيناريوهات لمعدلات السحب المتوقعة تحت الضغط، لبيان حجم السيولة المفقودة تحت الضغط، واختارت عينة من ستة مصارف قطرية تقليدية وإسلامية للفترة من ٢٠٠٧م إلى ٢٠١١م. ولتحقيق أهدافها، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج المقارن والمنهج الاستقرائي، وتوصلت لعدة نتائج أهمها: اختلاف طبيعة خطر السحب لدى المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية في قطر لأسباب خاصة بتوزيع الودائع وحجم الأصول السائلة، أهمية دور اختبار الضغط في القياس والتنبؤ بالمخاطر المالية ومنها مخاطر السحب، احتفاظ المصارف الإسلامية بحجم أكبر من الودائع الجارية مقارنةً بالمصارف

---

١٠. الشقري، عبد الله أحمد لطفي، دور اختبار الضغط في التنبؤ بمخاطر السُحُوبات الجماعية بالمصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية: دراسة حالة على بعض المصارف بدولة قطر للفترة ٢٠٠٧م – ٢٠١١م، رسالة ماجستير في التمويل الإسلامي، كلية قطر للدراسات الإسلامية في قطر، جامعة حمد بن خليفة، مايو ٢٠١٣م.

التقليدية، مما يجعلها عُرضة لخطر أكبر في احتمالية السحب، وأَنَّ الخطر الحقيقي الذي يواجه القطاع المصرفي القطري هو التركُّز بأنواعه في الموجودات والودائع والتسهيلات الائتمانية.

ما تتميَّز به دراسة الباحث على دراسة الشقري ٢٠١٣م:

يُلاحظ أَنَّ هذه الدراسة، لها ارتباطٍ بالبحث الحالي في جزئية واحدة، وهي أَنَّها تدرس دور اختبار الضغط باعتباره أحد أهم أدوات قياس المخاطر المختلفة في المصارف القطرية التقليدية والإسلامية (الإطار المكاني للبحث). كما أَنَّها ترتبط بالمجتمع الأصلي لعينة البحث.

تتميَّز الدراسة الميدانية للبحث الحالي على هذه الدراسة، في أَنَّ الجزئية التي ترتبط وتتقاطع معها فيها، وهي جزئية اختبار الضغط في المصارف القطرية التقليدية والإسلامية، تتناولها دراسة الباحث في السياق الكُلِّيّ لإدارة كُلَّ المخاطر مع مناقشة قضايا الاستقرار المالي في تلك المصارف ولفترة زمنية طويلة؛ فهذه الدراسة محصورة في جانب واحد، ولفترة قِصيرة هي أربع سنوات فقط، بينما دراسة الباحث دراسة شامِلة، وممتدة لفترة طويلة قدرها إثنتي عشرة سنة.

٣. دراسة بهناز علي القره داغي ٢٠١٢م:[١١]

المشكلة في دراسة الباحثة بهناز علي القره داغي، التي تناولت فيها: «إدارة المخاطر بين المصارف الإسلامية والتقليدية: دراسة مقارنة على المصارف القطرية المُدرجة في السوق المالي»، تمثلت في هل المخاطر في المصارف الإسلامية أكثر خطورةً من نظيرتها في المصارف التقليدية كما يرى صندوق النقد الدولي؟ أم أَنَّ العكس هو الصحيح؟ وهدفت هذه الدراسة إلى قياس المخاطر الرئيسة التي تتعرَّض لها المصارف التقليدية والإسلامية لمعرفة الأكثر خطراً بالفعل، وهل مقولة الصندوق صحيحة بالكامل أم لا؟ وللوصول إلى الإجابة على هذا السؤال، اعتمدت الدراسة منهج البحث القائم على الأرقام والتحليل والاستقراء مع الاستعانة بمنهج الوصف والمقارنة. وحدَّدت الدراسة دولة قطر إطاراً مكانياً، وعينة من ثلاثة مصارف قطرية إسلامية وأربعة أخرى قطرية تقليدية. وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها: أَنَّ المخاطر في المصارف الإسلامية أقل خطراً من المصارف التقليدية؛ وأَنَّ المصارف الإسلامية تتفق مع

---

١١. القره داغي، بهناز علي: إدارة المخاطر بين المصارف الإسلامية والتقليدية: دراسة مقارنة على المصارف القطرية المُدرجة في السوق المالي للفترة ٢٠٠٦م–٢٠١٠م، رسالة ماجستير في التمويل الإسلامي، كلية قطر للدراسات الإسلامية في قطر، جامعة حمد بن خليفة، ٢٠١٢م.

نظيرتها التقليدية في بعض أساليب إدارة المخاطر الائتمانية، وتختلف معها في بعض الأدوات التي فيها مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية؛ وأَنَّ إدارة مخاطر السوق في المصارف الإسلامية أكثر صعوبةً من نظيرتها في المصارف التقليدية؛ وأَنَّ هناك مخاطر إضافية تواجهها المصارف الإسلامية في المخاطر التشغيلية تشمل: مخاطر عدم الالتزام بالشريعة الإسلامية، والإخلال بمسؤوليات الائتمان والمخاطر القانونية.

ما تتميَّز به دراسة الباحث على دراسة بهناز ٢٠١٢م:

ترتبط دراسة بهناز بدراسة الباحث في جانب مهم، وهو إدارة المخاطر في المصارف القطرية التقليدية والإسلامية للفترة ٢٠٠٦م–٢٠١٠م التي تُمثِّل جزءً من الإطار الزماني للبحث، كما ترتبط بالمجتمع الأصلي لعينة البحث. غير أَنَّ دراسة الباحث تتميَّز على دراسة بهناز، في أَنَّ الجزئية التي تشترك معها فيها، تتناولها دراسة الباحث في السياق الكُلِّيّ لإدارة كُلَّ المخاطر في إطار قضايا التمويل الإسلامي والاستقرار المالي في تلك المصارف ولفترة زمنية طويلة ممتدة لإثنتي عشرة سنة. كما تتميَّز دراسة الباحث بأَنَّها تقوم على دراسة ميدانية شامِلة وحديثة بالإضافة إلى دراسة تحليل البيانات المالية لمصارف العينة، في حين تقوم دراسة بهناز على المعلومات الثانوية فقط مُمثلة في البيانات المالية للمصارف القطرية لمدة خمس سنوات فقط.

٤. دراسة مشتاق محمود السبعاوي وآخرون ٢٠١٢م:[١٢]

المشكلة التي تصدَّت لمناقشتها دراسة السبعاوي وآخرون، التي تناولت «الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي: دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للأزمة المالية»، تكمُن في سؤال محوري واحد هو: هل هناك مؤشرات للاستقرار المالي في الأنشطة الرئيسة في المصارف الإسلامية خلال سنوات الأزمة أم كان للأزمة المالية الأثر الكبير على أنشطتها؟ وهدفت هذه الدراسة إلى التعرُّف على الأُسس والضوابط التي يستند إليها النظام المالي والاقتصادي الإسلامي، وبيان دور الصناعة المصرفية الإسلامية في التعامل مع الأزمات وبالتالي دورها في تعزيز الاستقرار. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي في عينة تتكوَّن من أربعة مصارف إسلامية: أولها مصرف الراجحي

١٢. السبعاوي، مشتاق محمود وآخرون، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي: دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للأزمة المالية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (٢) العدد (٢) ٢٠١٢م.

الإسلامي السعودي، في المملكة العربية السعودية، والثاني مصرف قطر الإسلامي في قطر، والثالث بنك فيصل الإسلامي السوداني في السودان، والرابع البنك العربي الإسلامي الدولي الأردني في الأُردن، وذلك للفترة من عام ٢٠٠٤م إلى عام ٢٠٠٧م. توصلت هذه الدراسة لعدد من النتائج أهمها: أَنَّ عدم الاستقرار المالي الذي شهِده النظام الرأسمالي سببه هشاشة هذا النظام وعدم قدرته على الوقوف أمام الأزمات، وأَنَّ النظام المالي الإسلامي يستند على مجموعة من الضوابط والأحكام الشرعية تساعده في التصدي للأزمات المالية والحدَّ من آثارها، كما تجعله يتمتَّع بالاستقرار المالي.

ما تتميَّز به دراسة الباحث على دراسة السبعاوي وآخرون ٢٠١٢م:

يُلاحظ أَنَّ هذه الدراسة ركَّزت على عينة محدودة من المصارف الإسلامية فقط في أربعة دول إسلامية، بواقع مصرف إسلامي واحد في كل دولة ولفترة زمنية قصيرة. غير أَنَّ دراسة الباحث تتميَّز على هذه الدراسة، في أَنَّها تُركِّز على عينة أوسع من المصارف التقليدية والإسلامية لغرض المقارنة وفي قطاع مصرفي واحد في دولةٍ واحدة هي قطر. كما تتميَّز بأَنَّها تقوم على دراسة ميدانية شامِلة بالإضافة إلى دراسة تحليل البيانات المالية لمصارف العينة، في حين تقوم دراسة السبعاوي على المعلومات الثانوية فقط مُمثلة في البيانات المالية لمصرف قطري واحد لمدة أربع سنوات فقط تقع كلها قبل إنفجار الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م. كما تتميَّز دراسة الباحث أيضاً بأَنَّها تُغطي فترة زمنية طويلة ممتدة لإثنتي عشرة سنة من ٢٠٠٦م إلى ٢٠١٧م؛ حيث شملت المدة قبل وأثناء وبعد وقوع تلك الأزمة المالية العالمية.

٥. دراسة عبدالله أحمد البنعلي ٢٠١١م:[١٣]

دراسة الباحث البنعلي التي تناول فيها: «تأثير مخاطر السوق والأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في ظل رقابة مصرف قطر المركزي»، تهدف إلى بيان طبيعة مخاطر الأعمال والمخاطر المالية في المصارف التقليدية والإسلامية، مع التركيز على مخاطر السوق في كُلٍّ منهما، علاوةً على تحليل الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على مخاطر السوق واستقرار المصارف من خلال اختبارات الضغط وتحليل مؤشرات الأداء في المصارف.

---

١٣. البنعلي، عبد الله أحمد، «تأثير مخاطر السوق والأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في ظل رقابة مصرف قطر المركزي»، رسالة ماجستير في التمويل الإسلامي، كلية قطر للدراسات الإسلامية في قطر، جامعة حمد بن خليفة،٢٠١١م.

وأختارت هذه الدراسة عينة من المصارف القطرية التقليدية والإسلامية المُدرجة أسهمها في بورصة قطر للفترة من عام ٢٠٠٦م إلى ٢٠٠٩م، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها: اختلاف طبيعة مخاطر الأعمال والمخاطر المصرفية ومخاطر السوق في المصارف الإسلامية عن نظيرتها التقليدية من حيث عناصرها والعوامل المُؤثِّرة فيها؛ واختلاف أساليب إدارة تلك المخاطر في المصارف الإسلامية عن نظيرتها في المصارف التقليدية؛ وعدم اختلاف المتطلبات الإشرافية والرقابية لمخاطر السوق في المصارف القطرية التقليدية والإسلامية؛ والقدرة الأكبر للمصارف الإسلامية على امتصاص الصدمات والخسائر الناتجة من ممارستها لأنشطتها؛ بسبب احتفاظها بمستوى كافي من رأس المال والاحتياطيات والقروض المُسانِدة، مقارنةً بالمصارف التقليدية؛ وأفضلية جودة الموجودات في المصارف القطرية الإسلامية مقارنةً بنظيرتها التقليدية.

ما تتميَّز به دراسة الباحث على دراسة البنعلي ٢٠١١م:

ترتبط هذه الدراسة بالبحث الحالي في جانب مهم هو: تركيزها على مخاطر السوق وتأثيرها على المصارف القطرية التقليدية والإسلامية، لفترة أربع سنوات تُمثِّل جزءً من الإطار الزماني لدراسة الباحث، كما أنَّها ترتبط بالمجتمع الأصلي لعينة البحث الحالي. غير أنَّ دراسة الباحث تتميَّز على دراسة البنعلي، في أنَّ الجزئية التي تشترك معها فيها، تتناولها دراسة الباحث في السياق الكُلِّيّ لأنواع وإدارة كُلَّ المخاطر في إطار قضايا التمويل الإسلامي والاستقرار المالي في تلك المصارف ولفترة زمنية طويلة ممتدة لإثنتي عشرة سنة. كما تتميَّز دراسة الباحث أيضاً بأَنَّها تقوم على دراسة ميدانية شامِلة وحديثة بالإضافة إلى دراسة تحليل البيانات المالية لمصارف العينة، في حين تقوم دراسة البنعلي على المعلومات الثانوية فقط مُمثلة في البيانات المالية للمصارف القطرية لمدة أربع سنوات فقط.

٦. دراسة بلقاسم غصان، وعبد الكريم أحمد قندور:[١٤]

دراسة غصان، وقندور تناولت «قياس الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٥م إلى ٢٠٠٩م»، وهدفت إلى قِياس مدى استقرار المصارف السعودية الإسلامية والتقليدية، من خلال معطيات ربع سنوية للفترة ٢٠٠٥م – ٢٠٠٩م، وهي

---

١. حسن بلقاسم غصان، وعبد الكريم أحمد قندور، قياس الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٥م إلى ٢٠٠٩م. منشورة على الإنترنت.

الفترة التي شهِدت وقوع صدمات نتيجة للأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨م. وقد استخدمت عينة مُكوَّنة من ستة مصارف سعودية، أربعة منها تقليدية، وإثنان من المصارف الإسلامية، وتغطي جزءاً مهماً من القطاع المصرفي السعودي يبلغ نحو ٦٤% من المصارف التي يتم تداوُل أسهُمها في سوق المال السعودي. وتنصَّب الدراسة على المُتغيرات البنكية، والمتغيرات المرتبطة بالنظام المصرفي، ومتغيرات الاقتصاد الكُلِّيّ. واعتمدت على أدوات التحليل الإحصائي وصِيغ من نموذج { Z–score} وباستخدام مؤشر الإعسار لعينة الدراسة، وعبر المتغيرات والأدوات الإحصائية السابقة، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أَنَّ المصارف الإسلامية تُقلِص نسبياً من الاستقرار المالي، ولكنها في نفس الوقت ساهمت بأسلوب فعَّال في تعزيز الاستقرار المالي عبر مؤشر التنوَّع في سِلعِها المالية.

ما تتميَّز به دراسة الباحث على دراسة غصان وقندور:

يُلاحظ أَنَّ هذه الدراسة استخدمت عينة غير مُتكافِئة (أربعة مصارف تقليدية مقابل مصرفان إسلاميان)، كما يُلاحظ بأَنَّها استخدمت أدوات إحصائية كثيرة ومُعقَّدة إلى حدٍ كبير للوصول إلى نتائج، وبالتالي فإنَّ المستفيدين منها هم فئة محدودة محصورة في الذين لهم سابق معرفة تامة بالإحصاء والاقتصاد القياسي. تتميَّز دراسة الباحث على هذه الدراسة، في أَنَّها أختارت عينة مُتوازِنة في القطاع المصرفي القطري من المصارف التقليدية والإسلامية لغرض المقارنة. كما تتميَّز بأَنَّها تقوم على دراسة ميدانية شامِلة بالإضافة إلى دراسة تحليل البيانات المالية لمصارف العينة، في حين تقوم دراسة غصان وقندور على المعلومات الثانوية فقط مُمثلة في البيانات المالية للمصارف السعودية الستة لمدة خمس سنوات فقط، لا تشمل فترة ما بعد إنفجار الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م. كما تتميَّز دراسة الباحث أيضاً بأَنَّها تُغطي فترة زمنية طويلة ممتدة لإثنتي عشرة سنة؛ حيث شملت المدة قبل وأثناء وبعد وقوع الأزمة المالية العالمية.

٧. دراسة الباحِثان مارتن شيهاك وهيكو هيس ٢٠٠٨م:

هذه الدراسة عبارة عن ورقة عمل أعدها الباحِثان في صندوق النقد الدولي مارتن شيهاك وهيكو هيس، والتي تناولت «البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي»، وقد نشرها الصندوق ضِمن سِلسِلة أوراق العمل

الصادرة عنه في يناير ٢٠٠٨م باللغة الإنجليزية. وهي أيضاً، عبارة عن «تحليل تجريبي»[١]. وقد هدفت إلى التعرُّف على مدى استقرار المصارف الإسلامية مقارنةً بنظِيراتها التقليدية، وذلك عبر الإجابة على سؤال محوري هو: هل المصارف الإسلامية أكثر أو أقل استقراراً من المصارف التقليدية؟ واستخدمت الورقة معيار {Z-score} كمُتغير أساسي تابع لعُدة متغيِّرات مستقلة لقياس احتمال تعرُّض المصرف الواحد لخطر الإعسار أو الإفلاس. واستخدمت البيانات الخاصة بالمصارف الإسلامية والتقليدية في عشرين دولة فيها وجود مُعتبر للمصارف الإسلامية لا يمكن تجاهله، بشرط أن يكون مجموع أُصُولها لا يقل عن (١%) من إجمالي أُصُول المصارف في كل دولة خلال سنةٍ واحدة من سنوات الدراسة الإثني عشر سنة (١٩٩٣-٢٠٠٤م). وتُعتبر هذه الورقة، أول دراسة من نوعها تقوم بتحليل تجريبي ممتد لفترة إثنتي عشرة سنة للوقوف على دور المصارف الإسلامية الحديثة النشأة نسبياً، والتي تنمو بمعدلات غير مسبوقة في الاستقرار المالي. ولأغراض تفسير النتائج،[٧] فإنَّه كلما كانت قيمة المعيار (Z) كبيرة، كلما كانت السلامة المالية للمصرف المعني جيِّدة، بمعنى أنَّ احتمال تعرُّضه للإعِسار أو الإفلاس يكون ضئِيلاً، والعكس صحيح. وتوصلت الورقة لنتائِج قِيّم المعيار (Z) بالنسبة المصارف الإسلامية محل الدراسة، ويمكن إجمال المُحصِّلة النهائية لهذه النتائج في: أَنَّ المصارف الإسلامية الصغيرة هي الأكثر استقراراً في عينة الدراسة، بينما المصارف الإسلامية الكبيرة هي الأقل استقراراً في هذه العينة.

---

[١]. أنظر: البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي، قام بترجمتها إلى اللغة العربية ومناقشة نتائجها أحمد مهدي بلوافي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، وتم نشرها في مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م ٢١ ع ٢، ٢٠٠٨م/١٤٢٩هـ، ص ٧١- ٩٦. وبالإنجليزية: -Islamic Banking and Financial Stability: An Empirical Analysis Martin Cihak & Heiko Hesse 2008.

[١]. يُقصد بالدراسات التجريبية أو القياسية في العلوم الإجتماعية ذلك النوع من الدراسات المبنيَّة على الحقائق أو المتطلبات الميدانية وليس النظرية فحسب، ويُعمد لهذا النوع من الدراسات لضمان الموضوعية في اكتشاف الحقائق العلمية المبنِيَّة على الأدِلة التي يمكن التأكد منها والتي تُعتبر أحد الركائِز التي تقوم عليها المنهجِيَّة العِلمِيَّة. أنظر: البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص ٧٧.

[١]. أنظر: البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي، المرجع السابق نفسه، ص ٧٩.

ما تتميَّز به دراسة الباحث على دراسة الباحِثان شيهاك وهيس ٢٠٠٨م:

يُلاحظ أَنَّ هذه الدراسة «تحليل تجريبي»، في حين أَنَّ البحث الحالي يقوم على دراسة ميدانية. كما أَنَّ عينة الدراسة في هذه الدراسة مأخوذة من عشرين دولة، بينما عينة الدراسة في البحث الحالي مأخوذة من دولةٍ واحدة. كما أَنَّ هذه الدراسة قد تقادَّم عهدها، وأصبحت دراسة تاريخية؛ لأَنَّ هناك الكثير من المُستجِّدات والتطورات العميقة التي حدثت في الصناعة المالية والمصرفية العالمية. كما أَنَّها تم إجراءها في فترة زمنية واقعة كُلَّها قبل انفجار الأزمة المالية العالمية الأخيرة في عام ٢٠٠٨م، في حين أَنَّ البحث الحالي يستند على دراسة ميدانية حديثة تُغطي فترة زمنية طويلة ممتدة لإثنتي عشرة سنة؛ شملت المدة قبل وأثناء وبعد وقوع تلك الأزمة.